

## جواز قول الكتاب : (( قلت له أن يفعل )) ( \* )

« عرض بعض نقاد اللغة المحدثين ( اليازجي ) لتخطئة قول كاتب مثلاً : قلت له أن يفعل . والصواب في رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر . أو قلت له يفعل . مع جزم الفعل أو رفعه ، واعتماده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع ( أن ) بعد لفظ القول .... وترى اللجنة أن التعبير جائز لا حرج فيه على متحدث أو كاتب . »

( \* ) صدر بإجلاسة العاشرة من مؤتمر الدورة الأربعين . وبالإجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها . وفيما يلي البيان الخاص بالموضوع :

١- جاء هذا التعبير في كتاب لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي الذي يرى أنه خطأ صوابه : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه لأن ( أن ) لا تقع - فيما يرى - بعد لفظ القول .  
٢- تناول الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي هذه القضية بالدراسة في مذكرة له أثبت في مضمونها نص كلام اليازجي ثم تحدث عن ( أن ) المدمرة وضابطها الذي حذره النحاة ، وأقوال النحاة في وقوع ( أن ) بعد لفظ القول ثم انتهى إلى القول بأن ( أن ) تقع بعد صريح القول ، وأنها تكون مفسرة لمفعوله الظاهر كما في قوله تعالى : « ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله » .

أو مفسرة لمفعوله المقدر كما في الأسلوب الذي يخطئه اليازجي وهو صحيح .  
٣- في أثناء مناقشة هذه القضية في لجنة الألفاظ والأساليب ذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أنه بلاسظ أن آيات الكتاب العزيز لا يرد فيها بعد ( أن ) التي بعد القول وما في معناه إلا فعل أمر .  
وتساءل الأستاذ الدكتور محمد كامل حسين : ماذا يكون بعد القول ؟  
أهو نص للكلام أم مضمونه وفحواه ؟

٤- عاد الأستاذ الشيخ الصوالحي فقدم مذكرة أجاب فيها عن ذلك ، فأنهى في جزئها الأول إلى جواز أن يأتي بعد القول مضمون الكلام ومعناه كما انتهى في جزئها الثاني إلى جواز فتح همزة ( أن ) إذا جرى القول في الكلام مجرى الظن .  
٥- ناقشت اللجنة هذا كله ثم انتهت إلى القرار التالي :

« عرض بعض نقاد اللغة المحدثين ( اليازجي ) لتخطئة قول كاتب مثلاً : قلت له أن يفعل . والصواب في رأيه أن يقال : قلت له ليفعل بلام الأمر ، أو قلت له يفعل بدونها مع جزم الفعل أو رفعه واعتماده في ذلك على قول للنحاة بمنع وقوع ( أن ) بعد لفظ القول . »

ويبدو أن هذه التخطئة بنيت على أساس توهم كون ( أن ) هنا مفسرة ، وبالموازاة بين أقوال النحاة في ( أن ) المفسرة تبين أن بينهم خلافاً في وقوعها بعد القول : فبهم من أجاز ، ومنهم من منع .  
ولكن ( أن ) في التعبير الذي توجهت عليه التخطئة ليست هي المفسرة بدليل أن المستعمل له ينصب ما بعدها ، فلا يجوز له أن يقول : قلت لهما أن يفعلان ، ولا قلت لهم أن يفعلون . . . بل هي مصدرية ، والمصدر المؤول إما بدل من مقول مقدر ، وإما مجرور بالبهاء المحذوفة .

لهذا ترى اللجنة أن التعبير جائز ، لا حرج فيه على متحدث أو كاتب .  
وقدمت في هذا : مذكرة بعنوان : « الحكاية بالقول » للأستاذ الشيخ عطية الصوالحي .  
ومذكرة بعنوان : « حكم همزة ( أن ) بعد القول » له أيضاً .  
( الألفاظ والأساليب ج ١ - ص ١٤٧ وما بعدها ) .